وحدة وادى النيـل

ومقوماتهـا الجغرافية والتاريخيـة

كثر الحديث فى هذه الأشهر الأخيرة حول موضوع « وحدة وادى النيل » ، وتناوله الـكتاب من نواحٍ مختلفة ، يقع بعضها فى متن السياسة ، وبعضها الآخر على هامشها . ولـكن هناك ناحية أخرى لا تتصل بالسياسة اتصالاً مباشراً ، ومع ذلك لا يمكن إغفالها إذا نحن أردنا أن نرجع بموضـوع وحدة وادى النيل إلى ا سسه ومقوماته الأولى . تلك هى الناحية الجغرافيـة التى ترد الأشياء إلى أصولها الطبيعية ، والتى قد لا يملك أهل السياسة ورجالها أن يغفلوها إن هم أرادوا أن تأتى سياستهم مرآة صادقة لما تقتضيه الظروف الطبيعية لا سيما فى منطقة ارتبطت فيها حياة الناس وتاريخهم بالبيئة الجغرافيـة كوادى النيل . ولذلك قد يكون فى استعراض مسألة الوحـدة التى نحن بصددها من وجهة النظر الجغرافية ، وما يتصل بها من جوانب تاريخية ، بعض ما ينفع فى إبراز ما تسند إليه من مقومات .

لعل أول ما يسترعى نظر الجغرافى فى الحدود السياسية التى رسمت بين مصر والسودان بعد إعادة افتتاحه وعقد اتفاقية ١٨٩٩ ، أن تلك الحدود التى تسير فى جملتها مع خط عرض ٢٢° شمالاً ، فيما عدا منطقة وادى حلفا ، إنما هى حدود غير طبيعية ؛ لأنها تسير مع خط وهمى ، وليس لها مايسوِّغها من الناحيتين الطبيعية والبشرية . ولا أدل على ذلك من أن بعض القبائل التى تعيش حول ذلك الخط تشطرها الحدود السياسية ، فيعيش بعض عشائرها ويرعى إبله وأنعامه فى جنوبها ، ويعيش البعض الآخر ويرعى إبله وأنعامه فى شمالها . ولذلك لم يكن بدٌّ من إنشاء ما عرف بخط الحدود « الإدارية » ؛ وهو خط متكسر يتجه قليـلاً فى جنوب الحدود السياسية ، ثم ينحرف كثيراً فى شمالها حتى يصل إلى البحر الأحمر ؛ والغرض منه ضمان توحيد

الإدارة فى أرض القبيلة الواحدة ، إما تحت إشراف حكومة السودان ، وإما ضمن الإدارة المصرية فى الصحراء الشرقية . وقد ترتب على ذلك أن انفردت مصر وانفرد السودان من بين أقطار العالم ، ففصل بينهما فى هذه المنطقة نوعان من الحدود أحدهما « سياسى » والآخر « إدارى » . . . وهذه « الثنائية » فى حد ذاتها إن دلت على شىء فعلى أن الحدود القائمة غير طبيعية ؛ بل على أن الطبيعة فى هذا الإقليم لا تيسر الاصطلاح على حدود فاصلة من النوع المعروف ، الذى تتمشى فيه مقتضيات « السيادة » القومية مع ضرورات « الإدارة » المحلية[1] .

ومع ذلك كله فإن هذه الحدود سياسية كانت أو إدارية لا تتمشى مع ما يصح أن نسميه الحدود « الحيوية » . ولعل هذا مصدر الضعف الأول والأخير فى كيان مصر والسودان وشعبهما الذى يريد أن تتحقق له سيادته القومية الموحدة أو المتحدة داخل نطاق من الحدود الجغرافية الأمينة .

ولكن أمر الحدود بين مصر والسودان أكثر تعقيداً من ذلك . ولا بد عند النظر فيه من أن نجمع بين المقومات الجغرافية والتاريخية ، وأن نقرنها جميعاً بالظروف البشرية التى تكيف حياة أهل الشمال وأهل الجنوب فى الوقت الحاضر . وليس هذا مجال التفصيل فى كل ذلك ؛ ولكن أقل ما ينبغى أن يذكره الناس فى مصر وفى السودان ، بل فى بريطانيا ، تلك الحقيقة الجغرافية الأولية التى تقول إن أحواض الأنهار إنما مهدتها الطبيعة لتكون وحدات جغرافية ، لا سيما تلك الأجزاء منها التى ترتبط حياة السكان فيها بمياه النهر ارتباطاً مباشراً فى الزراعة وغيرها ، كما هى الحال فى مصر والسودان . والحق

---

(١) لعل من الطريف أن نلحظ أن مساحة المنطقة التى سلخت من الادارة المصرية وأضيفت الى ادارة حكومة السودان تبلغ أكثر من تسعة أمثال مساحة ما أضيف إلى الادارة المصرية من أراضى السودان . ومع أن هذا الأمر قد لا يكون ذا خطر كبير أو صغير من وجهة النظر المصرية السودانية ، فان المصورات والخرائط الجغرافية التى تطبع حديثاً فى بريطانيا ، بل التى تقوم على طبعها حكومة السودان ذاتها ، كثيراً ماتغفل أمر الحدود السياسية ولا تثبت إلا الحدود الادارية ! ! ومع ذلك فان المنطقة التى سلخت من مصر غنية بنباتاتها وهناك احتمال أن تكون غنية أيضاً ببعض المعادن ، فهى تقع قرب البحر الأحمر ويوجد بها جبل علبة وغيره من المرتفعات . فاذا اكتشف بها بعض المعادن كانت مواقعها ومناجمها تابعة « للسيادة » المصرية من جهة وخاضعة للادارة الثنائية من جهة أخرى ! ! وفى ذلك ما فيه .

أن الإنسان قد استجاب لهذه الوحدة الطبيعية فى حوض النيل منذ أقدم العصور، رغم اختلاف مراحل التقدم فى الحضارة البشرية بين الشمال والجنوب ؛ فانتشرت العناصر وسارت الهجرات على طول الوادى متجهة من الجنوب إلى الشمال ، ومن الشمال إلى الجنوب ؛ وبذلك اختلط الجنس وامتزجت الدماء ، حتى قبل ظهور الأسرات الفرعونية فى مصر ؛ بل إن الحضارة المصرية ارتبطت بالحضارة الإفريقية السودانية قبل بداءة التاريخ . والرأى الأرجح الآن بين علماء الآثار أن الحضارة المصرية الأولى كانت إفريقية النشأة ، وأن مصر العليا على الأقل قد تأثرت إذ ذاك بما يليها إلى الجنوب فى وادى النيل : وبعد أن استقرت المدنية فى مصر عادت بعض عناصرها إلى الارتداد على شكل موجات وهجرات متلاحقة أثرت فى السودان الشمالى ثم الجنوبى ، حتى بلغت هضبة إفريقية الشرقية . ولا تزال بعض تلك المؤثرات التى انتشرت من مصر فى فجر التاريخ باقية ماثلة فى نُظم المجتمع بين سكان أعالى النيل ؛ أولئك الذين يقال عنهم الآن إنهم أهل السودان الجنوبى ، وإنهم يجب أن يبقوا فى عزلة سياسية عمن فى شمالهم من بقية أهل السودان وأهل مصر ؛ مع أن أولئك السودانيين الجنوبيين لم يتصلوا قبل العهد الحديث بأحد من الشعوب الخارجية غير سكان وادى النيل فى شمالهم ؛ ولم يتأثروا بأية مدنية خارجية غير مدنية مصر ، التى لا يبعد أن تكون قد أخذت عنهم ، أو عن جوارهم ، فى بعض عهود ما قبل التاريخ ، ثم ردّت دينها واتصلت بينها وبينهم التجارة والثقافة فى موجات متقطعة خلال أعصر التاريخ . فالفصل بين هذا السودان الجنوبى وبين الشمال يعتبر فى نظر من يدرسون انتشار الثقافة والمدنية قطعاً له عن العالم الخارجى ، وقضاء عليه بالجمود ؛ رغم كل ما يقال عن جهود بعض المبشرين فى إيفاد قشور من مدنية الغرب ، لا يستطيع أهل تلك البلاد النائية استساغتها ، فضلا عن استيعابها . وليس هناك شك فى أن خير من يستطيعون أن يكونوا رسل الثقافة والتمدن بين هؤلاء الأقوام من زنوج وغيرهم إنما هم سكان وادى النيل القاطنين إلى شمالهم ، والذين تشيع بينهم ألوان من الثقافة والمدنية بعضها قديم يستطيع أهل السودان الجنوبى أن يتعرفوا على شىء من معالمه ، والبعض الآخر حديث نسبيا ، ولكنه على كل حال أدنى إلى ثقافتهم ، وأيسر تناولاً بالنسبة إليهم من ثقافة الغرب ، التى تفصلها عنهم شقة بعيدة الطول فى الزمان وفى المكان .

كل هذا مما يربط السودان الجنوبى بما يليه شمالا من روابط الثقافة والتاريخ. ولكن لهذه الروابط ناحية أخرى برزت قيمتها فى العهد الحديث ؛ فظهرت بوادرها مع النهضة المصرية فى عهد محمد على ومن بعده ، عند ما استشعرت مصر حاجتها الحيوية إلى أن تعرف منابع هذا النهر العظيم الذى تعيش منه وعليه ؛ فأرسلت البعوث تلو البعوث لترتاد أعالى النيل ومديرية خط الاستواء لا سيما فى عهد إسماعيل . وبذلك كانت مصر الكاشفة الأولى عن كثير من تلك الأصقاع ، وكان جنودها وعملاؤها أول من دخلها وكشف عنها للعالم الخارجى . وقد ترتب لمصر على ذلك كله فضل وحق سجلهما التاريخ واعترف بهما العلماء ، وإن لم يعترف بهما أصحاب السياسة فى جميع الأحايين . ولعل آخر ما أنفقت مصر وما زالت تنفق من جهد وبذل فى سبيل الكشف عن أعالى النيل ما قامت عليه فى السنوات الأخيرة من تصوير جميع منطقة حوض الغزال ، وأطراف الكونغو بالطائرات من الجو ، تمهيداً لإعداد خرائط جغرافية مفصلة لهذه الأقاليم .

والحق أن سعى مصر للتعرف على أعالى النيل والكشف عن مجاهلها ما كان إلا استجابة لما فرضته الطبيعة عليها ، ولما استشعرته من أن هذه الطبيعة التى جعلت من مصر هبة النيل ، قد ربطت حياتها وتقدمها الزراعى فى المستقبل بأطراف النهر الجنوبية ، حيث ينتظر أن تنفذ بعض المشروعات لتدبير المياه اللازمة للرى . وكان بعض تلك المشروعات خارج حدود السودان السياسية الحالية فى أوغندة من جهة ، وفى الحبشة من جهة أخرى ؛ وبذلك لم يكن لمصر إشراف مباشر عليها . ولكن بعض تلك المشروعات يقع فى أراضى السودان ذاتها ، ومنها مشروع قناة بور فى أرض حوض بحر الجبل والزراف ؛ وكذلك مشروعات بعض الخزانات فى السودان الأوسط والشمالى كما سنرى بعد قليل . ولكن من المهم هنا أن نجلو نقطة خاصة فى الموازنة بين منابع النيل الاستوائية ومنابعه الحبشية ، من حيث قيمتها للمشروعات المصرية . فالحبشة يأتينا منها معظم الماء ، وما يحمل من غرين ومواد عالقة هى أصل التربة المصرية المعروفة وسر خصبها وثروتها ؛ ولكن بلاد الحبشة لا يقع فيها غير مشروع خزان بحيرة تانا ، التى لا تمد النيل الأزرق فى الوقت الحاضر إلا بعشر مياهه ، أما بقية مياه ذلك النهر ، وأما مياه العطبرة والسوباط فلا علاقة لها جميعاً بتلك البحيرة ، ولا يجدى فى الاستفادة منها غير خزانات وسدود تقام فى أرض السودان

أو مصر . وفضلا عن ذلك فينبغى ألا يغيب عنا أن مياه المنابع الحبشية تفيض كلها دفعة واحدة وفى فصل قصير ، فتصعب الاستفادة منها ، ويذهب معظمها إلى البحر . أما مياه منابع النيل الاستوائية فقليلة من حيث الكمية ، ولكنها مستمرة طوال العام ؛ ولولاها لجف مجرى النيل أو كاد ، خلال ما يقارب نصف العام . والواقع أن الزراعة الصيفية فى مصر ، وزراعة القطن بنوع خاص ، تعتمد إلى حد ظاهر على هذه المياه الاستوائية التى لا يمكن أن تغنينا عنها موارد المياه الحبشية ، بل التى مكّن انتظام جريانها من التوسع الزراعى الصيفى فى مصر ، وكذلك من زراعة بعض المحاصيل الصيفية على ضفاف النيل فى أجزاء مختلفة على طول النهر بالسودان .

من ذلك كله تتبين أهمية السودان الجنوبى بالنسبة لما يقع فى شماله من أراضى وادى النيل ؛ تلك الأهمية الحيوية التى انعكست من قبل فيما بين تلك الأقاليم جميعاً من صلات قديمة ، والتى لم يزدها العصر الحديث ، وما تبعه من نهضة فى أسفل وادى النيل إلا توثقاً ووضوحاً .

فإذا ما نحن انتقلنا إلى السودان الأوسط والشمالى وجدنا أنه كان يمثل على الدوام حلقة الاتصال بين أعالى النيل وأدانيه . فكان طريق الاتصال والتوسع الثقافى والسياسى من الشمال إلى الجنوب ؛ بل كان طريق التجارة بين أهل وادى النيل الأسفل وداخلية إفريقية . وقد أسبغ عليه موقعه هذا أهمية خاصة ، فتوسع فيه سكان الشمال ، ووثّقوا صلتهم به ؛ واستطاعوا فى كثير من العهود أن يصبغوه بصبغة بشرية خاصة ، جعلته أقرب ما يكون إلى أرض وادى النيل الأدنى فى الشمال . وقد جاء وقت استطاع فيه المصريون القدماء أن يستقروا فى بعض ربوعه الشمالية ، لاسيما إقليم دنقلا ، حيث عنى فراعنة الدولة الوسطى بقياس فيضان النيل ، وسجلوا ذلك جنوب صخور الشلال الثانى ، وحيث ظهرت مدنية متأثرة إلى أبعد الحدود بالمدنية المصرية فى منطقة نباتا القديمة فى جنوب دنقلا . بل إنه جاء وقت استطاع فيه أمراء دنقلا هؤلاء أن يجمعوا من القوة ما مكّن لهم من التوسع بدورهم نحو الشمال ، وفتح وادى النيل الأدنى ، وأرض مصر على يد بعنخى فى القرن الثامن قبل الميلاد ؛ ثم انتهى بهم الأمر إلى تكوين الأسرة الخامسة والعشرين ، التى حكمت أوجه النيل البحرى والقبلى والغربى جميعاً خلال خمسين عاماً . ولعل فى هذا التاريخ القديم ما يذكرنا بحن

أبناء وادى النيل الأدنى بأن الصلة السياسية والعسكرية بيننا وبين السودان لم تقم دواماً وبالضرورة على أساس الغلبة من جانب مصر ! وهى ذكرى ينبغى أن نتمثلها واضحة جلية إذا نحن أردنا أن تقوم العلاقة بيننا وبين الجنوب على أساس من المساواة التامة بين شطرى وادى النيل .

وفى أواخر العهد الفرعونى انتقل مركز القوة والحضارة فى السودان نحو الجنوب إلى منطقة مروى القديمة بين الشلالين الخامس والسادس ، حيث استمرت الحضارة المحلية حتى جاءت المسيحية ، فانتشرت من مصر أيضاً إلى هذا الإقليم ؛ واستمرت مزدهرة أو قائمة هناك حتى القرن الخامس عشر ، فلم يحل الإسلام محلها إلا بالتدريج . كذلك انتشرت المسيحية من مصر إلى إقليم آخر من أقاليم حوض النيل ، هو هضبة الحبشة . ومع أن انتشارها هناك جاء من طريق البحر الأحمر ، فقد احتفظت المسيحية الحبشية بصلاتها الوثيقة بالكنيسة القبطية عن طريق السودان البرى وطريق البحر الأحمر على السواء .

وفى العهد العربى بدأت القبائل تنتشر من شبه جزيرة العرب إلى صحارى مصر وجوار وادى النيل ، ثم تسربت مع هذا الوادى بالتدريج نحو السودان ؛ لا سيما فى القرن الثانى عشر وما تلاه من قرون ؛ حتى استقر كثير من العرب واختلطوا بالسكان الأصليين فى السودان الشمالى والأوسط ؛ ووصلوا إلى بلاد الفونج فى جنوب الجزيرة ، وإلى بلاد كردفان ودارفور وبحر العرب فى الجنوب الغربى . ومن الطريف حقاً أن نلحظ هنا أن العرب عند ما انتشروا من جزيرتهم ونقلوا الإسلام إلى ربوع السودان لم يعبروا البحر الأحمر مباشرة إلى شواطئه الغربية إلا بأعداد ضئيلة جداً ؛ وإنما هم قد داروا مع اليابس حول ذلك البحر ، فدخلوا شبه جزيرة سينا ، ثم أطراف الدلتا ، ثم اتجهوا مع النيل صوب الجنوب . وبذلك كانت مصر حلقة الاتصال ، وطريق انتشار العرب وتوغلهم الجنسى والثقافى فى السودان . وهذا فى حد ذاته مما يبرز من قيمة الوحدة الطبيعية فى وادى النيل ، ويضفى على هذه الوحدة الطبيعية بعض ما يزكيها فى نظر الجغرافى والمؤرخ على السواء .

والواقع أن البشرية العامة ، والوحدة الثقافية بنوع خاص ، ظاهرتان قد جرى بهما التاريخ بين مصر والسودان الشمالى والأوسط خلال أعصره المختلفة فرعونية ومسيحية وإسلامية ، ولا يزال يجرى بهما حتى اليوم . بل إن سكان

هذا السودان يعتبرون من الناحية البشرية عامة والناحية الثقافية خاصة أقرب إلى الطابع المصرى العربى من سكان بعض المناطق الداخله ضمن حدود مصر السياسية ، وأظهرها منطقة النوبة الشمالية بين أسوان ووادى حلفا . فكثير من أهل هذه المنطقة « المصرية » لا يتكلمون العربية ؛ وإنما يتكلمون « النوبية » أو « البربرية » وهى لغة حامية قديمة تختلف تمام الاختلاف فى أصلها ونطقها عن اللغة العربية التى يتكلم بها سائر أهل مصر والسودان الشمالى والأوسط . . . وقليل منامعشر المصريين من يدرك هذه الحقيقة إدراكا واضحاً ، وهى أن مواطن دنقلا الجنوبية أو الخرطوم أو كسلا أو أرض الجزيرة هو أقرب إلى مواطن مصر العليا بله مصر الشمالية من مواطن كلابشة أو كرسكو أو كثير غيرهما من مواقع النوبة الداخلة فى حدود مصر السياسية . . . ومع ذلك فإذا كان أهل النوبة المصرية قد استطاعوا أن يكونوا مواطنين مصريين صالحين ، وأن يشاركوا فى الوطنية المصرية كغيرهم من سكان وادى النيل الأدنى رغم اختلاف اللغة ، فما أحرى مواطنى النيل الأوسط فى السودان أن يشاركوا فى هذه القومية مشاركة كاملة موفورة ، بل مشاركة يضيفون بها إلى وحدة الوادى وشعبه من القوة والتزكية ما قد لا يستطيعه بعض سكان مصر فى الشمال .

ومع ذلك فإن الوحدة بين المواطنين فى شطرى النيل الأدنى والأوسط ليست تاريخية ولا بشرية ثقافية فحسب ، وإنما هى تتعدى ذلك ، أو تسبق ذلك ، إلى مصالح الحياة وأسبابها المادية ؛ وتتمثل بصورة جلية واضحة فى الوقت الحاضر وفيما نحن بسبيله من مستقبل . وهذه المصالح المادية بعضها خاص بأهل مصر ، وبعضها خاص بأهل السودان ؛ ولكنها فى الغالب مشتركة ومتبادلة بين الاثنين . فمصر لا تستطيع أن تجد سبيلها إلى الحياة الآمنة المطمئنة بدون السودان . وآية ذلك أو من آياته تلك المياه التى تأتى بالحياة من أقصى الجنوب ولا تستطيع إلا أن تفيض وأن تجرى على أرض السودان ؛ وتلك المشروعات الكثيرة لخزن المياه وتنظيم فيضانها وجريانها حتى تصل مصر فى مقادير معلومة وفى مواعيد منتظمة يرتبط بها التوسع الزراعى فى مصر أشد الارتباط ، كخزان جبل الأولياء ومشروع خزان النوبة العليا ، وغيرهما من مشروعات هذا النهر العظيم التى نفذت أو التى لما تنفذ بعد ، وهى كلها بمثابة الصمامات من قلب مصر . ثم من آيات ذلك أيضاً تلك المصالح والمرافق المادية الكثيرة التى أنفقت من

أجلها مصر ما أنفقت من جهد كبير ومال كثير ، ساهمت بهما مساهمة فعالة فى تعمير السودان وإنهاضه نهضته الحديثة على نحو ما هو معروف .

وكذلك السودان فإن حاجته إلى مصر وارتباط حياته المادية بحياتها مما تتعدد آياته ومما يغنى فيه التمثيل عن التفصيل . فهذه أرضه بكر تحتاج إلى المال وإلى الأيدى العاملة وغيرهما من أسباب النهوض بالحياة المادية . وليس المقصود بالمال ذلك الذى يأتى به المستعمر ، إذ يؤلف الشركات الاستغلالية كمشروع الجزيرة ، فيشترى الأرض من الأهلين بثمن بخس ، ويحرمهم من الملكية الزراعية ، ويستخدمهم مأجورين فى الإنتاج ، ويزرع ما يوافق حاجاته ويغذى صناعاته من محاصيل تجارية كالقطن وغيره بدلا من زيادة إنتاج المحاصيل الغذائية التى تيسر الاستهلاك الشعبى وترفع مستواه ... بل ينشىء هذه الشركات الكبيرة التى لا يستطيع الأهالى محاكاتها وتقليد نظمها وأساليبها فى أعمالهم الانتاجية العادية ؛ فهى نظم وأساليب معقدة ليس لديهم من الدراية ولا التجربة الكافية ، بل ولا المال أو التعليم ، ما يمكن لهم من الإفادة منها ، أو مما هم مدفعون فيه من نهضة ظاهرية ، لا تمس حياة الشعب ونهضته فى الصميم لأنها لا تتناول منهما الأسس ولا المقومات ... ليس ذلك ما يقصد برأس المال ، وإنما المقصود به والمطلوب منه ذلك الذى ينفق مرتخصاً ، ويبذل غير مقتّر فيه على مرافق الحياة القومية العامة من إنشاء طرق المواصلات ، وإنفاذ المشروعات العامة ، وإنعاش أسواق التجارة المحلية إلى جانب التبادل الخارجى ، وغير ذلك مما ساهمت به مصر وأبناء مصر فى السودان فى غير مَنٍّ وبغير حساب .

وأما الأيدى العاملة فقصتها غريبة ومؤلمة فى الوقت ذاته . فالسودان على اتساع أرجائه فقير جدًّا بسكانه . ومع أن مساحته تعادل مساحة مصر مرتين ونصف مرة على وجه التقريب فإن سكانه لا يزيدون كثيراً على ثلث سكانها ؛ وهو فوق ذلك لا يقل غنى عن مصر فى موارده الزراعية والنباتية العامة بل يزيد إذا أُحسن استغلاله ... وقد قاسى السودان كثيراً فى نهضته الحديثة من جراء قلة الأيدى العاملة فيه ؛ لاسيما الأيدى المدربة فى الزراعة . وهو لا يزال يلجأ حتى الآن إلى استخدام بعض سكان السودان الغربى الذين يفدون عليه فى طريقهم إلى البلاد المقدسة للحج ؛ فيقيمون فى ربوع السودان المصرى عاماً أو أعواماً ، مأجورين فى الزراعة ، مرتزقين بما يسد أودهم ، ويمكن لهم من الحج والسفر فى الذهاب والإياب .

وهؤلاء المرتزقة يؤدون خدمة طيبة للسودان وشركات الزراعة من غير شك ؛ ولكنهم فى الوقت نفسه خطر على النهضة القومية هناك ؛ فهم لايمثلون عنصراً ثابتاً فى السكان ، ولا يمثل نشاطهم وجهدهم جزءاً من نشاط الأمة وجهدها ؛ وإنما هو نشاط مستعار قد لا تخشى عواقبه فى بعض الأمم ذات الحياة المتقدمة والمستقرة ، ولكن له خطره الكبير فى حياة شعب يسعى إلى النهوض بنفسه كشعب السودان . وحقيقة مايحدث الآن فى كثير من البقاع أن أرض السودان تستغل لحساب شركة أو شركات أجنبية ، وتفلح بأيد أجنبية مرتزقة . وذلك كله لا يمكن أن ينتهى إلى خير ، كثير أو قليل ، بالنسبة للسودان وأبنائه ، مع أن هذه الحالة قد تتغير لو سمح للعناصر المصرية بالهجرة والاستقرار فى السودان ، حيث تعمل وتعيش وتختلط وتتزاوج وتندمج فى النهاية بأبناء وادى النيل هناك . وليس صحيحاً ما يقال من أن المصريين لا يرغبون فى المخاطرة والمهاجرة ؛ فكل من يعرف السودان يعلم جيداً أن أبناء مديرتى أسوان وقنا يعيشون ويعملون ويتجرون ويتبادلون فى ربوعه . وهم عنصر جم النشاط يشتغل بالتجارة وبعض الزراعة ، ويشارك فى مرافق الحياة الأخرى مشاركة هى مثال لما يمكن أن يكون لو أن الهجرة كانت حرة لا تقف فى طريقها الحوائل والعقبات .

أما بعد ، فهذا قليل من حديث يمكن أن يطول . وإنْ هذه التى ذكرناها إلا مسائل ونقط مختارة تبرز لنا وحدة وادى النيل كما يراها دارس الشئون الطبيعية والبشرية فى هذا الإقليم .... وإذا كان للسياسة منطقها فى الحديث من الوحدة التى نحن بصددها ، وعما يلابسها من مشكلات ، فإن للطبيعة والتاريخ منطقهما الذى يقوم على درس الحقائق والوقائع مجردة ، وعلى نحو ربما كان أيسر وأنجع فى إقناع من بيدهم تصريف شئون السياسة ، وفى إنارة الطريق أمامهم كى يروا أن من الخير أن تتسق سياستهم مع ما تقتضيه طبيعة الأشياء ، وأن مثل هذا الاتساق ضرورى للوصول بأية مشكلة إلى حلها الموفق المعقول .

إن وحدة وادى النيل أمر طبيعى ، وظاهرة بشرية لها مقوماتها الجغرافية والتاريخية . وقد برزت تلك الوحدة وتمكنت أسبابها خلال أعصر التاريخ ،

وإن لم تتخذ صفة الوحدة السياسية المعروفة فى كل العصور . وقد شاءت الظروف أن تتعقد شئون هذه الوحدة فى العهد الحديث ، وأن تلابسها وتطغى عليها مشكلات كثيرة ، يرجع بعضها إلى تعثر النهضة القومية فى مصر ، وإلى عدم التكافؤ فى التقدم والنهوض القومى فى مختلف أجزاء الوادى ، ثم إلى تداخل قوة ثالثة شاءت المقادير أن تكون لها يد أى يد فى تصريف شئون هذا الوطن بشطريه فى الشمال والجنوب . ولكن رغم ذلك كله فإن الزمن لم يتوقف عن المسير .... وكلما سار هذا الزمن ودار معه الفلك ازدادت الحقائق الأساسية وضوحاً ، وانجلت عن قوتها الصحيحة الفعالة . وهكذا برزت وحدة وادى النيل من جديد ، وتبين أن كل ما أقامه البشر فى سبيلها لم يكن إلا عَرَضاً مصيره إلى الزوال مهما طال الزمن ، ومهما قصّر سكان هذا الوادى فى الاستجابة لمقتضيات بيئتهم الموحّدة ، بل مهما تأخر الزمن بحليفتنا العظيمة عن أن تدرك أن خير ما تستطيع أكثر أمم التاريخ الحديث حظّاً من القوة واتساعاً فى الجاه أن تساهم به فى تاريخ الإنسانية ، وأن تتوج به أعمالها التى ترجو لها الخلود على الزمن ، هو أن تمد يدها مخلصة إلى أعرق أمة فى التاريخ ؛ وتخلى بين هذه الأمة وبين أن تستكمل وحدتها وتتبوأ مكانتها بين أمم العالم من جديد .... وبذلك وحده تصحح أخطاء الماضى القريب ، ويقوم ما بين بريطانيا العظمى وأمة وادى النيل على أساس من الإخلاص المتبادل والتعاون الصادق والإدراك الصحيح ..... ومن يدرى ! فقد لا تطول بنا السنون أو الأيام قبل أن يتم الله نوره ، فتتهيأ الأسباب جميعاً لأن يتصل ما قضت الطبيعة — وما أمر الله — به أن يوصل بين مصر والسودان ، ويستعيد أقدم شعب بعض ما كان له من مجد فى أقدم وطن !

سليمان حزين